اقتصاد

ركود في الأسواق الليبية

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

بدأ مَصرف ليبيا المركزي منذ منتصف شهر مارس/ آذار الماضي العمل بسعر الصرف الجديد المشمول بضريبة على مبيعات النقد الأجنبي باستثناء القطاع العام، وقفز سعر الصرف من 4,8 إلى 6,15 دنانير للدولار. وتخوف خبراء الاقتصاد والمال من حدوث ركود تضخمي في الأسواق، مع انعكاس الأزمة على جيوب المستهلكين. قال تاجر الجملة للسلع الغذائية بسوق الكريمية (أكبر أسواق ليبيا) محمد الجفال لـ «العربي الجديد» إن هناك إقبالا ضعيفا على السلع الغذائية نتيجة ارتفاع الأسعار منذ نهاية العام الماضي بالتزامن مع ارتفاع سعر الدولار بالسوق الموازية، وبعد الربع الأول من العام 2024 ارتفعت الأسعار مرة أخرى مع فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي. وأوضح خلال حديثه لـ «العربي الجديد» أن هناك ركودا اقتصاديا، فيما المواطن أصبح يبحث عن السلعة الرخيصة التي تساير دخله الشهري مع انخفاض القوة الشرائية للدينار.

وقال جمال أبوشاقور صاحب محل أثاث إن الطلب على السلع الكمالية انخفض منذ مطلع العام الحالي والمبيعات محدودة جدا. وأضاف لـ «العربي الجديد» أنه «منذ ما يقرب من شهرين أصبح المبيع محدوداً ويقتصر غالبا على المناسبات الاجتماعية». وشرح المحلل الاقتصادي محمد الشيباني في تصريحات لـ «العربي الجديد» أن المشكلة الدينار انعكست على ارتفاع أسعار السلع بمقدار 30 في المائة، ما أنتج ركودا مصحوبا بالتضخم. وأضاف أنه عند متابعة حركة الاعتمادات المستندية منذ مطلع العام الحالي، يلاحظ أن التركيز بشكل أساس على السلع الأساسية فقط مع قفزات سعر الدولار في السوق الموازية، فضلا عن توقف منظومة الاعتمادات المستندية خلال العام الماضي أكثر من شهرين خلال نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول.

من جهته، رأى المحلل المالي علي سالم أن مشكلة الركود في الاقتصاد الليبي بدأت منذ مطلع عام 2021 مع تخفيض سعر الصرف 70 في المائة، وبعدها حصل تحسن خلال عام 2023 مع زيادة الرواتب في مختلف القطاعات وتحسن القوة الشرائية. وأضاف أنه بعد تطبيق الضريبة على مبيعات النقد الأجنبي تراجعت القوة الشرائية للدينار وخسر الموظف الزيادة التي حصل عليها، مع ارتفاع أسعار السلع والأدوية والخدمات. كما أشار أستاذ التمويل في الجامعات الليبية جمعة المنتصر أن الركود والتضخم الاقتصادي سببهما توقف المشروعات المتوسطة والصغرى، فيما البطالة أرهقت المواطن، مع تراجع قدرته على شراء حاجاته الأساسية من الأسواق. وأضاف أن العامل الآخر المهم هو السياسة النقدية الخاطئة في تغيير سعر صرف الدولار مقابل الدينار دون اتخاذ سياسات مصاحبة، كل هذا أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي لمعظم الأسر الليبية. ولاحظ المحلل الاقتصادي بشير مصلح أن هناك انخفاضا في النمو وارتفاعا في الأسعار، وما لذلك من تأثيرات على القوة الشرائية للدينار مع انخفاض الدخل الحقيقي. وأوضح لـ «العربي الجديد» أن سعر الصرف الجديد سوف يسهم في ركود اقتصادي كبير ولا سيما مع ارتفاع معدلات البطالة واستحواذ الإنفاق الاستهلاكي على 60 في المائة من الموازنة العامة.

(مايك كامب/ Getty)

بريطانيا تخرج من الركود

خرج الاقتصاد البريطاني من الركود بعدما سجلت المملكة المتحدة نمواً طفيفاً في الناتج الاقتصادي للشهر الثاني على التوالي في فبراير/ شباط الماضي، كما عُدّلت قراءة يناير/ كانون الثاني بالرفع، وفق بيانات مكتب الإحصاءات الوطني الجمعة. وتفيد البيانات الرسمية بأن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة 0,1 في المائة على أساس شهري في فبراير/ شباط. وقال المكتب إن قراءة يناير تم تعديلها لتظهر نمواً نسبته 0,3 في المائة، صعوداً من 0,2 في المائة في السابق. وكان الاقتصاد البريطاني قد دخل دائرة الركود في النصف الثاني من العام الماضي، وهو ما وضع تحدياً أمام رئيس الوزراء ريشي سوناك لطمأنة الناخبين على وضع الاقتصاد في عهده قبل انتخابات من المزمع إجراؤها هذا العام.

أخبار

التضخم في ألمانيا الأدنى منذ 3 سنوات

أشارت بيانات رسمية إلى أن التضخم في ألمانيا انحسر إلى أدنى مستوياته في نحو 3 سنوات، فيما تستمر الأعباء الكبيرة بالضغط على الصناعيين، ما يجبرهم على خفض إنتاجهم وتسريح موظفين. وأظهرت بيانات

نهائية من مكتب الإحصاءات الاتحادي في ألمانيا، وأوردتها وكالة رويترز الجمعة، أن التضخم تراجع في مارس/ آذار الفائت بفضل انخفاض في أسعار الطاقة والغذاء. وسجل التضخم في أكبر اقتصاد أوروبي 2,3 في المائة.

أكبر هبوط لأسهم بنك مورغان ستانلي

مُنيت أسهم مورغان ستانلي الأميركي بأكبر خسارة في خمسة أشهر، بعد تقرير أفاد بأن فريقاً تنظيمياً حكومياً يدقق في جهود البنك لمنع عمليات غسل الأموال المحتملة من جانب عملائه الأثرياء. وانخفض السهم بنسبة 5,3 في المائة ليصل إلى 86,84 دولارا خلال التعاملات العادية في نيويورك يوم الخميس، وهو أكبر انخفاض له منذ منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، بحسب بلومبيرغ الأميركية.

التضخم في فرنسا يبلغ 2,4% في مارس

قال المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا، الجمعة، إن أسعار المستهلكين في البلاد ارتفعت 2,4% على أساس سنوي في مارس/ آذار، مؤكدا بذلك بيانات أولية. وأفاد المعهد بأن التضخم في مارس حدث أساسا بسبب الزيادة الموسمية في أسعار السلع المصنعة والارتفاع الطفيف في أسعار التبغ. وعلى أساس شهري، زادت الأسعار 0,2% في مارس بعد ارتفاعها 0,9% في فبراير/ شباط.

خفض توقعات الطلب على النفط في 2024

قلصت وكالة الطاقة الدولية، الجمعة، توقعاتها لنمو الطلب على النفط لعام 2024، وعزت ذلك إلى الاستهلاك الأقل من المتوقع في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتراجع نشاط المصانع. وخفضت وكالة الطاقة، التي تتخذ من باريس مقرا، توقعاتها للنمو لهذا العام بمقدار 130 ألف برميل يوميا إلى 1,2 مليون برميل يوميا.

سوسيتيه جنرال يبيع حصصاً في شركات مغربية

قال بنك سوسيتيه جنرال، الجمعة، إنه وافق على بيع حصته في سوسيتيه جنرال المغرب وفي شركة المغربية للحياة لمجموعة سهام المغربية مقابل 745 مليون يورو (797,45 مليون دولار)، في إطار استراتيجية أوسع لتصفية الاستثمارات، ما رفع أسهمه بأكثر من اثنين في المائة.

مصارف صينية تشدد الرقابة على التحويلات الروسية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

أصبحت المصارف الصينية، وأبرزها «بنك أوف تشاينا» و«غرايت وول ويست تشاينابنك»، أكثر تشدداً من ذي قبل في تدابير الرقابة على التحويلات المالية الواردة إليها من روسيا. فما الدافع وراء ذلك؟ وذكرت صحيفة إزفيستيا، في عددها الصادر الجمعة، أن «بنك أوف تشاينا»، رابع أكبر مؤسسة ائتمانية من حيث قيمة الأصول، و«غرايت وول ويست تشاينابنك»، وغيرهما من البنوك في البلاد بدأت تشديد الرقابة على التحويلات المالية الواردة من روسيا. وبدأت هذه المصارف عند تلقيها التحويلات الاستعلام عن البيانات، لا سيما عما إذا كانت المعاملة لها علاقة بـ«جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين» المعلنتين من طرف واحد أو شبه جزيرة القرم أو إيران أو كوريا الشمالية أو كوبا أو سورية أو القوات المسلحة الروسية أو مجمع التصنيع الحربي. ويرى خبراء أن المصارف تسعى هكذا لتبرئة نفسها من المسؤولية عن انتهاك نظام العقوبات، إذ أوضح المدير العام لشركة «المجموعة الأولى» أليكسي بوروشين أنه يتعين على العميل الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، وكأن المصارف الصينية تحمي نفسها من المراجعات الأميركية. وأضاف أن البنوك بدأت بطلب هذه البيانات منذ بداية عام 2024 حتى لو كان التحويل وارداً من دولة ثالثة بصرف النظر عن عملته. من جهته، رأى مدير تصنيفات المصارف بوكالة «إكسبرت را» الروسية للتصنيف الائتماني فياتشيسلاف بوتيلوفسكي أنه في حال بدأت تحقيقات في مسألة مشاركة المصارف الصينية في الالتفاف على العقوبات المفروضة على روسيا، فإنها هكذا ستستطيع الإثبات أنها التزمت بنظام العقوبات. يذكر أن روسيا بدأت منذ نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي بمواجهة مشكلات في الحسابات مع الصين وتركيا، وسط تشديد العقوبات الغربية ورقابة السلطات الأميركية على التحويلات الروسية حول العالم. وفي 21 مارس/ آذار المنصرم، ذكرت صحيفة «إزفيستيا» أن التحويلات من روسيا باليوان الصيني لم تعد تصل إلى عدة مصارف صينية بسبب تشديد العقوبات المفروضة على موسكو على خلفية حربها في أوكرانيا. وكشفت مصادر بقطاع الأعمال وسوق المدفوعات لـ«إزفيستيا»، أن عدداً من المصارف الصينية، بما فيها «بينغ أن بنك» و«نينغبو»، وأخرى تشارك فيها رؤوس أموال أجنبية، توقفت عن استقبال التحويلات بالعملة الصينية من روسيا.

زراعة

بارونات الفلاحة الجزائرية

سيطرة على الأراضي والدعم وسط مساع للتنظيم

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تتبع الأراضي الزراعية وآليات استغلالها، ومراقبة مسار الدعم المقدم للمزارعين، وسط سيطرة ما يعرف بـ «البارونات» على القطاع

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تسعى الجزائر إلى إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إقرار عدة إجراءات عاجلة قد تحرك عجلة القطاع الذي ظل عاجزاً عن تخطي عتبة الـ10 في المائة كمساهمة في الناتج المحلي الخام الذي بلغ سنة 2023 قرابة 220 مليار دولار حسب الأرقام الرسمية، وسط شكاوى متواصلة من سيطرة «بارونات» من المتنفذين على الدعم المخصص للمزارعين.

ومن بين الخطوات الاستعجالية، قررت الحكومة الجزائرية إعادة رسم خريطة الأراضي الفلاحية التي لم تُستغل بعد، بالرغم من استفادة أصحابها من دعم الدولة، حيث كشف وزير الزراعة والتنمية الريفية الجزائري يوسف شرفة أن «الوزارة تقوم حالياً بإحصاء الأراضي الفلاحية والزراعية غير المستغلة عبر كامل التراب الجزائري»، مؤكداً أنه «سيتم إسقاط حقوق المستفيدين الذين لم يقوموا باستصلاح الأراضي التي استفادوا منها».

وأضاف شرفة في رده على مساءلة برلمانية اطلعت عليها «العربي الجديد»، قائلاً: «هناك عمل جار لإحصاء كل الأراضي غير المستغلة، وستتم دراستها حالة بحالة، والعملية انطلقت وسيتم اتخاذ قرار إسقاط حقوق المستفيدين الذين لم يقوموا بعملية الاستصلاح واسترجاع أراضيهم لمنحها من جديد لطالبين آخرين وفقاً للقوانين المعمول بها». وفي تعليق على تصريحات وزير الفلاحة، اتهم الأمين العام لاتحاد المزارعين الجزائريين الأحرار قايد صالح، في حديث لـ«العربي الجديد»، «بارونات القطاع بالاستحواذ على أموال الدعم»، وقال قايد صالح إن «إعانات الدولة لا تجد طريقها إلى المزارعين البسطاء الذين يعانون من صعوبات كبيرة تجعل المواصلة في النشاط الزراعي مهمة صعبة، في ظل وجود الوسطاء الذين يعملون على صب أموال الدعم الزراعي في غير الوجهة التي أخرج من أجلها».

وأكد المتحدث أن «البارونات» المعنيين معروفون، ويقومون بنشاطهم في ظل الممارسات المرتبطة بالرشوة والمحسوبية في توزيع أموال الدعم الزراعي، في غياب الرقابة الصارمة من طرف الجهات الوصية، وسط عدم فرض العقوبات المناسبة عليهم، مشيراً إلى أن «البعض من هؤلاء الوسطاء يعملون على استفادة أفراد من عائلاتهم وزوجاتهم من الأموال المخصصة لإعانة المزارعين». ويتزامن إشهار الحكومة سيف الرقابة على قطاع الفلاحة مع تزايد نفور اليد العاملة من العمل في الحقول والمحاصيل، وهو ما خلق أزمة في قطاع تراهن عليه الحكومة كثيراً لإنعاش اقتصاد البلاد المتعثر والذي يحاول الخروج من مخلفات كورونا وأزمة النفط الممتدة بين 2014 و2021.

> تراجع عدد العاملين في الزراعة من 2,5 إلى 1,2 مليون شخص

من جانبه، أكد عبد اللطيف ديلمي، الأمين العام للاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، أن «الاتحاد بادر عدة مرات بمطالبة الحكومة بفتح ملف الدعم الفلاحي وتتبع مسارات القروض الضخمة التي منحت لأشباه الفلاحين، ونحن مستعدون للعمل مع الحكومة لغربلة القطاع من الدخلاء ومنتحلي صفة الفلاحين».

وأضاف ديلمي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «السلطات استغلت سابقاً الطفرة التي شهدتها عائدات النفط لشراء السلم الاجتماعي، وكان لقطاع الفلاحة حصة الأسد من خلال (قروض الدعم الفلاحي)، لكن للأسف مع الوقت اكتشفنا أن الوزراء ورجال الأعمال وبرلمانيين استفادوا من أموال الدولة، فيما بقي الفلاح الحقيقي يعاني وحده من نقص التمويل وغياب الاستثمارات وتغول المضاربين على القطاع، لذلك يجب أن تتوقف هذه الجريمة في حق أموال وقوت الجزائريين».

وحسب آخر الأرقام الصادرة عن الديوان الجزائري للإحصائيات، فإن قطاع الفلاحة يُشغل حالياً حوالي 1,2 مليون شخص، وهو ما يمثل 8,7 في المائة من اليد العاملة في البلاد، بعدما كان يُشغل 2,5 مليون عامل سنة 2013، منهم 1,9 مليون دائمون والباقي عمالة موسمية. ويبلغ العجز الذي سجلته قطاع الفلاحة في العام الماضي، حسب وزارة الفلاحة، حوالي 800 ألف من الأيدي العاملة، ما جعل أصحاب الأراضي والاستثمارات على وجه الخصوص في مواجهة أزمة حادة مع بداية كل موسم زراعي ونهايته، تحديداً عند غرس المحصول وجنيه.

وكانت الجزائر قد خصصت غلافاً مالياً لأمس 10 مليارات دولار لدعم المزارعين من خلال منحهم قروضاً وإعانات مالية ومادية بالإضافة إلى قطع زراعية ضمن ما سُميت بـ«عقود الامتياز»، إلا أن هذا البرنامج سرعان ما أثبت فشله بعدما بقيت الآلاف من المساحات الزراعية من دون استغلال حتى اليوم.

وأعلنت الحكومة الجزائرية في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي عن عدد من التدابير والإجراءات لفائدة المزارعين الذين مسهم الجفاف، تخص «تعويض الفلاحين عن إنتاج الحبوب المتضررة ودعمهم بالبذور والأسمدة مجاناً»، وتأجيل دفع الإتاوة المستحقة على الأراضي الممنوحة بصيغة الامتياز، وتأجيل دفع القروض الفلاحية لمدة ثلاث سنوات مع تكفل الدولة بنسبة الفوائد».

جاء ذلك في أعقاب شكاوى المزارعين من تعرضهم لخسائر كبيرة نتيجة الجفاف خلال الموسم الزراعي المنقضي وحرائق الصيف والكوارث الطبيعية التي أتت على الاف الهكتارات من الحقول والأشجار المثمرة، ومواجهتهم مصاعب مالية تعيقهم عن استئناف الزراعة في العام الحالي.

مزارع جزائري خلال جني المحاصيل، 30 أكتوبر 2021 (رياض كرامدي/ فرانس برس)

الأردن

122% ارتفاع الطلب على السيارات الكهربائية

عمان ـ **زيد الدبيسية**

شهد الطلب على السيارات الكهربائية في الأردن ارتفاعاً قياسياً خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 122 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وسط منافسة شديدة بين وكالات السيارات والتجار. ويعود ارتفاع الطلب إلى تزايد أسعار المشتقات النفطية والكلف العالمية التي تترتب على اقتناء السيارات العاملة على الوقود وتشكل جزءاً كبيراً من الإنفاق على حساب متطلبات أساسية أخرى. وقال رئيس هيئة مستثمري المناطق الحرة في الأردن محمد البستنجي لـ«العربي الجديد» إن سوق المركبات الكهربائية يواصل نموه محققاً ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات التخليص خلال الربع الأول من العام الحالي وصولاً إلى 12,617 مركبة مقارنة بـ 5,686 مركبة في الفترة ذاتها من العام 2023.

وبين البستنجي أن ارتفاع الطلب على السيارات الكهربائية في الأردن يعود إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود، للمزايا الأخرى التي تتمتع بها هذه السيارات مقارنة بالمركبات الأخرى. ويلاحظ الانتشار الكبير للسيارات الكهربائية في شوارع الأردن حيث باتت تستخدم بشكل متزايد من قبل منصات تشغيل تطبيقات النقل الذكية نظراً للوفر المالي في الوقود، وكذلك تدني أسعارها حيث تفرض الحكومة رسوماً منخفضة عليها قياسا بالسيارات العاملة بالبنزين.

> تراجع تخليص المركبات العاملة على البنزين أكثر من النصف

وقال البستنجي إنه في مقابل ارتفاع الطلب على السيارات الكهربائية، انخفض الطلب على المركبات الهجينة (الهايبرد) مع هبوط عمليات التخليص إلى 2,540 مركبة في الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع 2,782 مركبة للفترة ذاتها من 2023 ما يمثل انخفاضاً بنسبة 8,7 في المائة. وتراجع التخليص على المركبات العاملة بالبنزين في الأردن بنسبة 59 في المائة في الربع الأول من 2024 ليسجل 1355 مركبة مقابل 3309 مركبات في الربع الأول من العام الماضي.وكشفت وكالات السيارات الكهربائية في الأردن حملاتها الترويجية مؤخرا في سياق المنافسة الشديد بينها لجذب الزبائن من خلال تقديم تخفيضات على الأسعار وتسهيلات بالدفع والتقسيط دون الحاجة الى وساطة البنوك أو الحصول على التمويل من خلالها. وحذر البستنجي من الإعلانات التضليلية التي تقدم خصومات وهمية قد تصل إلى حد تقديم خصومات تعادل ثمن مركبة أخرى. وقال مواطنون لـ «العربي الجديد» إن اقتناء السيارات الكهربائية ساهم بتخفيض مقدار الإنفاق على متطلبات التنقل، حيث تقدر تكلفة الكهرباء اللازمة للسيارة الواحدة شهريا بحوالي 56 دولارا في حال قطع مسافات كبيرة وتقل عن ذلك بكثير للاستخدامات العادية.

السودان

اقتراحات لحل أزمة النقد الأجنبي

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أكد مساعد محافظ بنك السودان المركزي السابق عبد الله الحسن محمد البشير الشايقي تسبب الحرب الدائرة في السودان وتزايد الإنفاق العسكري في تفاقم أزمة النقد الأجنبي في البلاد.

وأشار مساعد المحافظ في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إلى الدور الذي لعبه توقف التحويل بين التطبيقات المصرفية وتوقف نقاط البيع عبر الصراف الآلي في تعقيد أزمة النقد وارتفاع التضخم وتدهور سعر صرف الجنيه السوداني وتعدين الذهب، إضافة إلى الآثار السلبية على تدفق المعونات الإنسانية من المنظمات الدولية، وارتفاع كلفة الصرف على إعادة الإعمار والتعويضات.

ودعا بنك السودان إلى ضرورة توفير الدولار وتسهيل المعاملات للتجار والمواطنين، لافتاً إلى وجود العديد من المقترحات الأخرى التي يمكن استخدامها للتخفيف من حدة أزمة النقد، منها طباعة أوراق نقدية من فئات تصل إلى 10 آلاف جنيه، والسماح بتداول العملة السودانية خارج الحدود لتصبح عملة إقليمية خاصة في دول الجوار. وشدد على أهمية إصلاح المحول القومي لنظم الدفع وتنشيط التطبيقات المصرفية ووسائل الدفع الإلكتروني، وطالب بالسماح للمصارف السودانية بالاشتراك في محول بيانات موحد تتشارك فيه عبر تطبيقاتها المصرفية، وذلك لتسهيل تحويل النقود في ما بينها، وهي ممارسة عالمية يتم استخدامها في العديد من الدول.

وأشار الشايقي ضمن مقترحاته لعلاج أزمة النقد، إلى أهمية الموافقة على إنشاء وظيفة صراف دفع واستلام إلكتروني يتمتع بصلاحيات الدفع والتسوية بين النقد والمعاملات الإلكترونية بين البنوك.

أمام صراف آلي في الخرطوم، 9 مايو 2019 (أشرف الشاذلي/ فرانس برس)

وأكد على أهمية السماح لمزيد من الجهات بالسودان، وكان أهمها في العام 1989 بعد صدور قرار بيع النقد الأجنبي للبنوك، وسماح البنك المركزي بفتح حسابات استثنائية بالنقد الأجنبي لمن يحمله في المصارف. وتجددت الأزمة في العام 1990 عند استبدال العملة وتمت معالجتها بإيداع النقد في المصارف. وتلتها أزمة في العام 2017 تمت معالجتها بطباعة فئات 100 و200 و500 جنيه، ثم فئة الألف جنيه الورقية، وتنشيط الدفع عبر التطبيقات المصرفية والموبايل ونقاط البيع وماكينات الصراف الآلي.

وقال إن الأزمة تفاقمت أكثر في العام 2021 وحتى اللحظة، وتمت طباعة المزيد من العملة الورقية من فئة الألف جنيه من قبل بنك السودان المركزي.

تحقيق

صرافة الموصل

ثاني أكبر مدن العراق تُحرم من نافذة الدولار

تواجه شركات الصرافة في الموصل أزمة متواصلة، تتمثل في حرمانها من العديد من المزايا التي تتمتع بها شركات الصرافة الأخرى، أهمها شمولها بنافذة التداول بالدولار، ما ينعكس على أدائها من جهة، ويفرض ارتفاعاً في أسعار السلع على المواطنين من جهة أخرى

الموصل ـ **سيف العبيدي**

يشكو أصحاب شركات الصرافة والتحويل المالي في مدينة الموصل شمالي العراق من عراقيل أمام دخول شركاتهم إلى نافذة بيع العملة الصعبة في العراق التي يشرف عليها البنك المركزي في بغداد، وذلك يعني حرمان محافظة نينوى ومركزها الموصل من التعامل المباشر بالدولار كالمحافظات العراقية الأخرى. وحرمت الموصل من عمل شركات الصيرفة والتعامل بالدولار لخمس سنوات تلت عمليات استعادة المدينة من سيطرة تنظيم «داعش»، عام 2017، وتعزو الحكومة العراقية الإجراء إلى محاربة النظام الاقتصادي لتنظيم «داعش»، ومنع قدرته على تنفيذ تحركات مالية في نينوى وعموم المدن التي شهدت عمليات عسكرية. وفي عام 2022، سُمح لشركات صرافة محدودة في نينوى بالتعامل بالدولار، لكن بحسب تأكيد رئيس رابطة شركات الصرافة في نينوى عبد الله خليل فإن التعامل محدود جداً داخل العراق فقط، ولا يشمل التعامل بحوالات الدولار إلى الخارج.

يؤكد خليل، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «نينوى ما تزال محرومة من حق التعامل بالدولار»، كما أن المحافظة التي تعدّ ثاني أكبر محافظة عراقية وتعداد سكانها يصل إلى نحو أربعة ملايين نسمة، لا تحصل على حصتها من الدولار الذي يُمنح من البنك المركزي العراقي عبر نافذة بيع العملة.

تحديات مختلفة

وقال خليل إن «شركات الصرافة في الموصل واجهت جملة من التحديات بعد عام 2017، وتمثلت تلك التحديات بعدم السماح لشركات نينوى بالعمل بشكل نهائي بسبب وجود شبهات تفيد بعلاقة تلك الشركات بتنظيم داعش». وأضاف أنه «بعد التواصل مع السلطات المحلية والمركزية والقوات الأمنية، صدرت تعليمات بإجراء التدقيق الأمني للشركات الراغبة في العمل في الموصل، غير أن إنجاز التدقيق الأمني تأخر أربع سنوات إلى خمس، بسبب مرور الشركات بالتدقيق لدى جميع الأجهزة الأمنية، ابتداء من المخابرات والأمن الوطني والاستخبارات والداخلية وقيادة العمليات في نينوى واستخبارات الحشد».

> 76
> عدد شركات الصرافة في الموصل التي تواجه التحديات بحسب رئيس رابطة شركات الصرافة في نينوى عبد الله خليل، ويسمح لـ42 شركة بالعمل حالياً، وما تبقى ينتظر الإجراءات الأمنية

ولفت إلى أنه وبعد صدور سلامة الموقف الأمني لم تمنح شركات الصيرفة الأذن بمزاولة العمل إلا بواسطة من السفارة الأميركية، بعد اتصالات أجراها محافظ نينوى السابق نجم الجبوري، مبيناً أن الأذن شمل 15 شركة تتعامل في بداية الأمر بالدينار العراقي فقط دون الدولار، وبعد ذلك سمح لذلك العدد المحدود من الشركات بالتعامل بالدولار على الصعيد المحلي.

وتابع أن «شركات الصيرفة في نينوى حاولت خلال العامين الماضيين الحصول على حصة المحافظة من الدولار والدخول لنافذة بيع العملة، واستجابت لجميع الشروط المفروضة من قبل البنك المركزي والمتمثلة بدمج عشر شركات في شركة واحدة لتكون شركة من الفئة (A) التي يسمح لها فقط بالدخول إلى منصة التعامل بالدولار الأميركي». وأشار رئيس رابطة شركات الصيرفة إلى أن شركات المحافظة قدمت الالتزامات والشروط كافة التي وردت بتعليمات البنك المركزي، منذ نحو ستة أشهر، لكنها لم تدخل حتى اليوم في نافذة بيع الدولار.

> العديد من الشركات خارج نافذة الدولار رغم التزام التعليمات

> يضطر التجار لشراء الدولار بقيمة أعلى من سعر البنك المركزي

استمرار التدقيق الأمني

وذكر أن 110 شركات من العاصمة بغداد فقط تدخل في المزاد، إلى جانب شركات من محافظات وسط وجنوب العراق، ولكن شركات الصرافة في نينوى والمحافظات التي شهدت عمليات عسكرية (الأنبار وكركوك وصلاح الدين) لم تدخل حتى الآن في النافذة، موضحاً أن الشركات التي تقدّمت بطلب الدخول إلى منصة بيع الدولار مُنحت الموافقة بعد شهر واحد من تقديم الطلبات والتعهدات الخاصة بشروط البنك المركزي، لكن شركات نينوى لم يمنح لها الأذن رغم تقديم التعهدات كافة قبل ستة أشهر.

كذلك شكا خليل من استمرار إجراءات التدقيق الأمني المعقدة التي تفرض على 32 شركة صرافة في الموصل حتى اليوم، والتي لم تحصل على موافقة في فترات سابقة.

ودعا خليل البنك المركزي العراقي إلى شمول شركات نينوى بحق الدخول إلى نافذة بيع الدولار أسوة بباقي المحافظات العراقية، مشدداً على أن عدم دخولها يلحق الضرر الكبير بأبناء المحافظة وشركات الصيرفة العاملة فيها. مصدر في البنك المركزي العراقي فرع نينوى أكد لـ«العربي الجديد» أن الطلبات التي قدمت من قبل شركات الصيرفة في نينوى تسير بشكل طبيعي ولا يوجد أي تأخير فيها.

وقال المصدر لـ«العربي الجديد»، رافضاً الكشف عن هويته، إن «البنك المركزي أكمل المتطلبات كافة الخاصة بشركات الموصل للصرافة من أجل تسهيل دخولها إلى مزاد بيع العملة»، لكنّه أشار إلى أن الموافقة بالدخول إلى نافذة البيع تمنح من قبل البنك الفيدرالي الأميركي بسبب العقوبات والرقابة المشددة على ملف التعاملات المالية في العراق، مبيناً أن ذلك هو السبب الرئيسي في تأخير دخول شركات نينوى إلى المنصة حتى الآن.

خسائر اقتصادية

من جهته شدّد محافظ نينوى عبد القادر الدخيل على ضرورة إنهاء حالة حرمان نينوى من حقوقها، ومن بينها الحق في دخول نافذة بيع الدولار.

وقال الدخيل في تصريح لـ«العربي الجديد» إن «إدارة محافظة نينوى تواصلت وما زالت مع البنك المركزي العراقي ومكتب رئيس الوزراء بشأن العودة الطبيعية لعمل شركات الصيرفة في الموصل بعد استقرار الوضع الأمني»، مبيناً أن إدارة نينوى تتابع هذا الموضوع مع بغداد، وذلك لأن شركات الصيرفة تجاوزت مسألة التدقيق الأمني وأثبتت سلامة موقفها، فيكون لها الحق في التعامل بالدولار كباقي الشركات في المحافظات العراقية، لافتاً إلى أن السلطات في المركزي العراقي والحكومة تبدي تجاوباً لحل هذه المشكلة، ومرجحاً أن يثمر هذا التجاوب عن عمل هذه الشركات قريباً بالوضع الطبيعي في الحوالات الخارجية إلى جانب حصول المحافظة على حصتها من الدولار.

من جهته رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة الموصل محمد مثنى أن عدم دخول نينوى في نافذة بيع العملة يحمل الكثير من الخسائر للمحافظة، وقال مثنى لـ«العربي الجديد» إن «كل شركة داخلة في نافذة بيع العملة تحصل على مليوني دولار أميركي من البنك المركزي أسبوعياً، وعدم دخول شركات نينوى إلى مزاد العملة يعني حرمانها من هذا الحق، وهذه أولى الخسائر». وأضاف أن «الخسارة الثانية تتمثل في عدم وجود حوالات بين الموصل وخارج العراق، وهذا يعني أن أي مواطن يرغب في تحويل مبلغ مالي إلى قريبه الذي يعيش خارج البلاد، لغرض الدراسة أو العلاج أو غيرهما، سيضطر للذهاب إلى محافظات إقليم كردستان لتحويل المبلغ».

وأوضح أن الخسارة الثالثة والأهم تتمثل بعدم قدرة التجار في نينوى على الحصول على الدولار بسعر البنك المركزي البالغ 1300 دينار للدولار، ويضطرون لشرائه بمبلغ 1500 دينار، وذلك يعني أن البضاعة التي تدخل إلى نينوى تكون كلفتها أكثر، وبالتالي فإن المواطن هو من يتحمّل هذه التكلفة من خلال ارتفاع أسعار البضائع.

تأثير على الاقتصاد

تتأثر الحركة التجارية والاستثمارية في الموصل من عدم قدرة شركات الصرافة على التعامل بالدولار من خلال النافذة الرسمية للتداول، ودعت رابطة شركات الصرافة في أكثر من بيان خلال السنوات الماضية إلى رفع الحظر المفروض على تعاملها في تحويل عملة الدولار ، والذي منع البنك المركزي العراقي مكاتب الصيرفة التعامل بعملة الدولار منذ إعلان تحرير الموصل. وسط تأكيدات على التأثير السلبي لهذا القرار على اقتصاد مدينة الموصل. وتلفت المصادر إلى الصعوبات العديدة التي يواجهها التجار وكذلك السكان من حرمان شركات الصرافة من التعامل بنافذة تحويل الدولار، خاصة من حيث تفاوت سعر العملة، ما يجبر هؤلاء على الذهاب إلى أربيل لتصريف الأموال، وكذلك للتحويل إلى مدن أخرى في العراق وخارجه. كذا تتأثر الحركة الاستثمارية مع معاناة قطاع الأعمال من القدرة على الحصول على الدولار بسعره الرسمي، فيما يواجه المواطنون مشكلة ارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية بسبب نقل التجار فارق سعر الصرف إلى كلفة السلع المطروحة في المتاجر، أما البدائل فهي الشراء من خارج المحافظة مع ما يعنيه ذلك من تحمل كلفة إضافية في المواصلات، لتبقى مشكلة ارتفاع الكلفة على حالها.

سوق باب السراي في الموصل، 17 يوليو 2021 (زيد العبيدي/ فرانس برس)